



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمناقشات

الإدارة والتحرير : المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف : 73 . 86 . 00 الفاكس : 74 . 03 . 89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	داخل الوطن 600 دج.	خارج الوطن 1.400 دج.
	الطلاب 300 دج.	480 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 60 دج.	

الفترة التشريعية السادسة

الدورة العادية الخامسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الثلاثاء 02 فبراير 2010

فهرس

* اختتام دورة الخريف لسنة 2009.

- كلمة السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.

* ملحق : أسئلة كتابية وأجوبة.

محضر الجلسة العلنية الواحدة والعشرين المنعقدة يوم الثلاثاء 02 فبراير 2010 (صباحا)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زباري، رئيس المجلس الشعبي الوطني، بحضور:
السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة،
السيد أحمد أويحي، الوزير الأول،
السيد عبد العزيز بلخادم، وزير الدولة الممثل الشخصي لرئيس الدولة،
السيد نور الدين يزيد زرهوني، وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدة والسادة نواب رئيس مجلس الأمة،
السيدة رئيسة مجلس الدولة.

أيتها السيدات،
أيها السادة،

لقد تمت في بداية هذه الدورة الموافقة على الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي كان الهدف منه ضمان التوازن المالي للسنة الفارطة، والتدابير التي اتخذتها الدولة لخلق مناصب شغل جديدة، وتشجيع الشباب المقاول على المبادرة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفتح مجالات التعاون الاقتصادية، واتخاذ تدابير لمحاربة الغش والتهرب، ومحاصرة التهرب الجبائي بآليات فعالة من أجل القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد اقتصادنا.

كما وافق المجلس على مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر المعدل لقانون المياه، ويهدف هذا الأمر إلى التوفيق بين الاستغلال العقلاني لمواد الطمي وبين متطلبات الحفاظ على الملك العمومي وسلامة البيئة.

ووافق المجلس في بداية دورته على الأمر المتعلق بتنظيم حركة المرور، ويأتي هذا القانون حرصا من السلطات العمومية للحفاظ على سلامة المواطنين من هذه الحوادث الخطيرة التي تعدد حقا ظاهرة مأساوية، ولذا كان من الضروري اللجوء إلى الصرامة وتشديد العقوبات في هذا المجال.

كما وافق المجلس على الأمر المتعلق باللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها، ويهدف هذا النص القانوني إلى تعزيز المبادئ الدستورية، وتأكيد الاهتمام الخاص

افتتحت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة التاسعة عشرة (صباحا)

الرئيس : بسم الله، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
الجلسة مفتوحة.

ويقتضي جدول أعمال هذه الجلسة اختتام دورة الخريف لسنة 2009 للمجلس الشعبي الوطني.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيدة والسادة نواب رئيس مجلس الأمة،
السيدة والسادة نواب رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدة رئيسة مجلس للدولة،
السيدات والسادة النواب،
السيدات والسادة من أسرة الإعلام،
ضيوفنا الكرام.

أرحب بكم جميعا في المجلس الشعبي الوطني، وأشكركم على حضوركم معنا مراسم اختتام دورة الخريف 2009، التي تميزت حصيلتها ببعدها التشريعي وجانبها شبه التشريعي.

حيث كانت أعمال المجلس موزعة بين دراسة النصوص القانونية والمصادقة عليها، وتنظيم الأيام البرلمانية، ومتابعة أعمال الحكومة باستعمال أدوات الرقابة المتاحة.

أيتها السيدات، أيها السادة إن سياستنا التنموية بما تحمل من طموحات ومشروعة لا ينبغي أن تبقى رهينة المحروقات والتذبذب الذي تعرفه أسعارها في الأسواق الدولية.

ولذلك فإنه من الضروري مع آفاق سنة 2014 وفي إطار البرنامج الذي يادريه فخامة رئيس الجمهورية أن يبدأ تنوع اقتصادنا، وأن تتنامى صادراتنا خارج المحروقات بفضل لاسيما الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي تبقى إلى يومنا هذا غير كافية.

أيتها السيدات، أيها السادة، مما لا شك فيه أن مضاعفة إنتاجية مؤسساتنا ومطابقتها لمقاييس الجودة والنوعية تؤثر إيجابيا في منافستها ليس في السوق الداخلية فحسب، بل حتى في الأسواق الخارجية، خاصة وأن الحكومة اتخذت بشأنها الإجراءات الأولية الموجهة لحمايتها من المطامع الأجنبية.

فإحيا تنافسية مؤسساتنا العمومية والخاصة لا يمكن تحقيقه إلا بإعادة تأهيلها (mise a niveau) لجعل مسار الإنتاج ووسائله ترقى إلى مستوى المعايير الدولية، وتسخير الدولة الميزانية اللازمة والضرورية لتحقيق هذا الهدف.

وما يجب التأكيد عليه أيضا في هذا المجال هو إعطاء الأولوية لتكوين الموارد البشرية وتأهيلها باعتبارها الركيزة الأساسية لكل سياسة البحث عن التنافسية بالمؤسسة، فمسؤولية تأهيل الموارد البشرية لا تعود إلى النظام الوطني التربوي والتكويني وحده ولكن أيضا إلى القطاعات المنتجة ذاتها.

أيتها السيدات، أيها السادة، لقد أثار نواب الشعب خلال مناقشتهم قانون المالية كل المسائل المتعلقة بالتدابير التي سنتها الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة في هذا القانون.

وكان جل النقاش منصبا على كيفية الحفاظ على الاقتصاد الوطني وتحريكه مع تركيز العناية على القطاعات الأساسية التي يراهن عليها في التنمية الوطنية الشاملة.

وإن ما عرفه نقاش النواب في المجلس من حماسة وجرأة في تقديم وجهات النظر أو الدفاع عن الآراء والأفكار لا ينفصل عن حرصهم على تبليغ انشغالات المواطنين ودعوة الجهات المختصة إلى الإسراع في تجسيد مشاريع التنمية ميدانيا على المستويين الوطني والمحلي، ومتابعة وتيرة العمل لإنجاز المشاريع في الأجل المحددة لها وبالنوعية المطلوبة.

الذي توليه الدولة لضمان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، ويطرح عزم بلادنا على مطابقة نظامها القانوني مع المقاييس الدولية المتعلقة بترقية حقوق الإنسان وحمايتها بما يعزز جهود الدولة الرامية إلى تحقيق مزيد المكتسبات في هذا الشأن.

أيتها السيدات، أيها السادة، تميّزت الدورة التي نأتي إلى اختتامها اليوم بدراسة قانون المالية لسنة 2010 ومناقشته والمصادقة عليه، وقد كرس هذا القانون أهمية التحولات الاجتماعية كوجهة هامة للنفقات المالية للبلاد.

وقد أظهر هذا القانون عناية الدولة بتوفير السكن والصحة والماء والطاقة والنقل والتربية والتعليم والتكوين والبريد والثقافة، باعتبارها قطاعات حيوية وأساسية في ترقية المجتمع، ومن هنا تدعمها الدولة وتخصص لها إمكانيات مالية معتبرة.

فمن البديهي الإقرار بأن الاستفادة من كل هذه الخدمات ودمقرطتها لم تعد هدفا بعيد المنال بل أصبحت واقعا يتجسد أكثر فأكثر.

وما يجب التذكير به في هذا الشأن، أنها قليلة الأمم التي يتسنى لها عبر العالم الاستجابة للانشغالات اليومية لشعبها بتخصيص جزء هام من مدفوعات الميزانية السنوية أو من الناتج الداخلي الخام بصفة مباشرة أو غير مباشرة للتحولات الاجتماعية.

أيتها السيدات، أيها السادة، إن المجلس الشعبي الوطني يعبر عن ارتياحه للحصيلة الاجتماعية والتطورات التي حققت بفضل الثلاثية الأخيرة في مجال رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون، وفي الأثر الرجعي الذي حظي به نظام التعويضات الخاص ببعض أسلاك الموظفين.

وهنا لا بد من التنويه بتطبيق قرار فخامة رئيس الجمهورية الخاص برفع الأجر الوطني الأدنى، كما ننوه بنتائج العقد الاجتماعي والاقتصادي الذي يترجم اهتمام الثلاثية بترقية الاقتصاد الوطني.

لكن مع ذلك، سوف لن يكون هناك على الأمد الطويل أحسن ضمان لديمومة مواصلة الدولة في انتهاجها سياسة اجتماعية قوية إلا بتطوير الاقتصاد الوطني؛ إذ يرتكز ازدهاره على التنوع الإنتاجي الذي يعد مصدرا أساسيا ومضمونا لخلق الثروة.

وفي هذا الصدد أشيد مرة أخرى بقرار وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المتعلق بالتكفل المجاني بالفحوص الطبية للتشخيص المبكر لسرطان الثدي عند النساء المتجاوزات سن الأربعين.

وفي منظور متابعة المجلس واهتمامه بتربية الأجيال الصاعدة على أسس قويمه وقيم عالية استمع النواب في لجنة التربية إلى السيد وزير التربية الوطنية الذي قدم عرضا عن نشاط القطاع بمناسبة الدخول المدرسي باعتباره من بين الانشغالات الأساسية لأولياء التلاميذ والسلطات.

وهنا نشمن ما تم إنجازه في تحسين الخدمات المدرسية وبناء المؤسسات التعليمية، والتكفل بتطلعات عمال القطاع.

وفي إطار العناية بالتكوين الجامعي، استمع أعضاء اللجنة إلى عرض السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول الجهود المبذولة والإنجازات المحققة على مستوى الهياكل والتكوين والتأطير، وبشجع المجلس التحسن الذي تعرفه الخدمات الجامعية، والاهتمام بترقية شروط العمل، والتمكين للجامعة الجزائرية بتأدية رسالتها العلمية على أكمل وجه.

أيتها السيدات، أيها السادة،
أولى، نواب المجلس خلال هذه الدورة، عناية خاصة بالفلاحة ودورها الحيوي في التنمية الاقتصادية وخلق الثروة والحفاظ على الأمن الغذائي للمواطنين، من خلال استماعهم إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية الذي قدم عرضا أكد من خلاله مواصلة تجسيد سياسة التجديد الريفي، والعمل على توفير الشروط الملائمة لزيادة المحاصيل الواسعة الاستهلاك، وشمل النقاش داخل اللجنة أهم انشغالات ممثلي الشعب حول السبل الكفيلة بتحقيق استراتيجية القطاع وتطويره، كما تم التطرق إلى عصنة وسائل الاستثمار الفلاحي، وترقية القدرات الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية، وفي هذا المقام تمت الإشادة بمبادرة فخامة رئيس الجمهورية في مسح ديون الفلاحين، ودعمهم وتشجيعهم على بذل مزيد الجهود من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وحفاظا على ذاكرة أمتنا وتعميق الحس الوطني لأبنائنا والاعتزاز بأمجاد ثورتنا نظم المجلس الشعبي الوطني بالتعاون مع وزارة المجاهدين ملتقى حول الكفاح ضد الاستعمار ما بين 1830 و1954، هذا الملتقى الذي أظهر القواسم المشتركة والرؤى المتوافقة بين المؤرخين ورجال السياسة وممثلي المجتمع المدني حول وحشية الاستعمار والرهانات المرتبطة بكتابة تاريخنا.

أيتها السيدات، أيها السادة،
في سياق حرص نواب الأمة على متابعة الرقابة على المال العام وترشيد إنفاقه قدم محافظ بنك الجزائر تقريره السنوي عن التطورات المالية للبلاد.

ومن بين الأهداف التي تضمنها التقرير هي الإبانة عن قدرات الدولة في التعامل مع الأزمة المالية العالمية، وما تعرفه الجزائر من قدرات مالية خارجية، وهذا من خلال مستوى احتياطي الصرف المرتفع، وكذا الانخفاض المعتبر لمستوى الدين الخارجي، والوضع المالي الجيد داخليا، ومؤشر ذلك مستوى الواردات في صندوق ضبط الإيرادات وفائض السيولة في السوق النقدية، وهو ما يمكن الجزائر من مواصلة النمو بارتياح، مبتعدة عن المخاطر المباشرة للعولمة وللأزمة المالية العالمية.

أيتها السيدات، أيها السادة،
وفي سياق حرص المجلس الدائم على متابعة ظروف معيشة المواطنين بهدف التكفل بمشاكلهم وإيجاد الحلول المناسبة لها، قام المجلس بنشاطات متعددة في المجالات التي لها علاقة مباشرة بحياة المواطن.

ففي المجال الصحي قامت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية في المجلس الشعبي الوطني بالاستماع إلى عرض وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بخصوص مرض أنفلونزا INFLUENZA H1N1 ومن خلال جلسة الاستماع، طرح السادة النواب استفساراتهم عن طبيعة المرض وسبل مكافحته، وأكد وزير الصحة الإجراءات المتخذة من الوزارة لمواجهة هذا المرض، و التلقيح المخصص له، والمخطط الوطني الذي رسمته الوزارة، و حملات التوعية والتحصين عبر مختلف وسائل الإعلام للوقاية منه، كما أكد وزير الصحة بالمناسبة قدرات الدولة على مواجهة هذا المرض وسواه من الأمراض، والمهم في هذا الأمر هو تعزيز الثقة وترسيخ الاطمئنان لدى مواطنينا لأن الدولة عازمة بكل إمكاناتها على مواصلة جهودها للتكفل بالصحة العمومية.

وفي سياق الاهتمام نفسه نظم المجلس يوما برلمانيا بالاشتراك مع الهيئات المعنية، والمجتمع المدني حول الوقاية من مرض السرطان الذي انتشره أصبح يشكل أحد المشاكل الأساسية على الصحة العمومية في بلادنا، وفي إطار هذا النشاط أعطى المجلس إشارة انطلاق الحملة التحسيسية بمخاطر هذا المرض عبر كافة أنحاء الوطن.

وأشكر السيد الوزير الأول، وكافة السيدات والسادة أعضاء الحكومة على مشاركتهم أشغال المجلس أثناء الدورة الخريفية، وإسهامهم الجيد في المناقشات العامة، وهو ما يدفعني إلى أن أقدم لهم باسمكم جميعا خالص الثناء على التعاون لإثراء النقاش داخل قبة البرلمان، وعلى حرصهم الدائم لتجسيد المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المسجلة على المستويين الوطني والمحلي، وفي كل ذلك تبقى خدمة الصالح العام هي هدفنا المشترك وغاية ما تؤدي من مهام، لأن الدافع الأساس هو المصلحة العامة التي تبقى فوق كل الاعتبارات.

ولذا لا بد من الإشارة إلى تأكيد حرصنا الدائم على التنسيق والتكامل بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية لتجسيد المصادقية بكل أبعادها فمن دون ريب أن مصادقية الأولى مرتبطة بالثانية والعكس صحيح، فنقص المردودية المنشودة من البرلمان ينعكس بدون شك على أداء كل السلطات الأخرى.

أيتها السيدات، أيها السادة، لا يفوتني أن أوجه الشكر إلى السيدات والسادة النواب على ما تحلوا به من فضائل الاحترام المتبادل للرأي والرأي الآخر أثناء المناقشات التي دارت في الجلسات العامة، وأثناء جلسات الاستماع لأعضاء الحكومة، وفي هذا تعزيز وانتصار للديمقراطية البرلمانية التي من غاياتها البحث عن أفضل السبل لحل المشاكل التي تعترض المواطنين.

وهو ما يجعلنا نؤكد متابعة النواب لأعمالهم عبر المداومات في دوائرهم الانتخابية، ومواصلة الاتصال الدائم بالمواطنين، والتعرف أكثر على واقع المجتمع، والتعاون مع المسؤولين المحليين لخدمة المصلحة العامة، وبهذا الإسهام العملي يمكن للنواب أن يستوفوا المسؤوليات المنوطة بهم وطنيا ومحليا.

أيتها السيدات، أيها السادة، في ختام كلمتي أرفع تحية خاصة لشبابنا الذي يبرهن باستمرار بأنه في مستوى التحدي عندما تناديه الجزائر، لقد أظهر شبابنا على الدوام روحا وطنية عالية ووعيا أصيلا، وما يزال بطموحه وإصراره قادرا على زرع الأمل، وتوطيد الثقة، وتحقيق النصر، فكم نحن فخورون بشباب بلادنا الذي رفع راية الوطن عاليا بالأمس ولا يزال مصراً على رفعها اليوم وغدا وإلى الأبد.

وأغتنم هذه الفرصة لأقدم الشكر إلى أعضاء أسرة الإعلام على المهنية في تغطية نشاط المجلس، راجيا لهم موصول التوفيق في مهامهم.

أيتها السيدات أيها السادة، لقد قام المجلس الشعبي الوطني خلال هذه الدورة بنشاط مكثف ومتنوع على الصعيد الدولي، وعلاوة على تنقلات النواب إلى الخارج بغية المشاركة في الاجتماعات الرامية إلى تعزيز دور المنتخبين في تسيير الشؤون العمومية، استقبل المجلس عدة وفود أجنبية على غرار الزيارة التي قام بها إلى بلادنا وفد من الجمعية البرلمانية لحلف الشمال الأطلسي.

ومكنت زيارة برلمانيي حلف الناتو (OTAN) من تقديم برنامج ثري من الندوات والزيارات الميدانية جعل وجهات النظر متطابقة حول إشكاليات التنمية والأمن الجماعي للدول وضمان الأمن الغذائي في البلدان النامية الذي يقابله ضمان الأمن الطاقوي في البلدان المصنعة، وسمحت هذه الزيارة للوفد بالاطلاع على ما أحرزته الجزائر من تقدم اقتصادي واجتماعي وانفتاح ديمقراطي.

أما على الصعيد الدولي وطبقا لمبادئ الدولة الجزائرية ودفاعها عن المثل الإنسانية، والقضايا العادلة في العالم تمت لأول مرة زيارة رسمية إلى المجلس الوطني الصحراوي على مستوى رئاسة المجلس لتأكيد التزامنا بقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

وفي إطار دعم العلاقات الثنائية مع برلمانات الدول الشقيقة والصديقة فإن المجلس نصب مجموعة أخرى من اللجان البرلمانية للصدقية، ويهدف هذا الإجراء البرلماني إلى تعزيز روابط الصداقة ودعم علاقات التعاون البرلمانية بين المجلس الشعبي الوطني وبرلمانات العالم لتجسيد التضامن والتشاور والتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك مما يدعم توجهات الدولة الجزائرية وسياستها الخارجية.

أيتها السيدات، أيها السادة، لقد تزامنت هذه الدورة مع التجديد الجزئي لأعضاء مجلس الأمة، وإعادة انتخاب السيد الرئيس عبد القادر بن صالح على رأس هذه الهيئة التشريعية الموقرة، وتجديد الثقة في شخصه الكريم، وبهذه المناسبة أقدم له التهاني الخالصة متمنيا له النجاح في مهامه السامية، كما أقدم التهاني إلى السيدة والسادة نواب الرئيس وكافة الأعضاء الذين فازوا في الانتخابات الأخيرة والأعضاء المجددة عهدتهم والأعضاء الجدد في الثلث الرئاسي راجيا للجميع موصول التوفيق في مهامهم النيابية وأمل أن تتوج عهدتهم التشريعية بكثير من الإنجازات.

الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أدعوكم إلى الاستماع إلى مراسم
اختتام دورة الخريف لسنة 2009.
- تلاوة سورة الفاتحة،
- عزف النشيد الوطني.
الرئيس : شكرا للجميع، وأعلن رسميا اختتام دورة الخريف
لسنة 2009. الجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الثالثة والخمسين صباحا**

دون أن أنسى تقديم الشكر إلى إطارات المجلس الشعبي
الوطني وموظفيه على ما يبذلون من جهود لترقية أداء
المجلس، أخيرا أمل عودة أكثر نشاطا وحيوية في الدورة
الربيعية القادمة إن شاء الله.
شكرا على كرم الإصغاء.

وعملا بالمادة 5 من القانون العضوي رقم 99-02 الذي يحدد تنظيم
المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات

ملحق : أسئلة كتابية وأجوبة

يشرفني، بادئ ذي بدء، أن أعبر لكم عن جليل شكري على الاهتمام الذي تولونه لهذا المرفق العمومي المتمثل في المحافظة العقارية.

وبخصوص سؤالكم، يجدر التوضيح أن تحسين نوعية الخدمة التي تقدمها هذه المصلحة كان دائما في مركز انشغالات وزارة المالية نظرا إلى المهمة الكبيرة المخولة لها والتي تتمثل في ضمان الحماية القانونية لحق الملكية العقارية وإعلام مستعملي المصلحة بشأن الوضعية القانونية للعقارات والذمة العقارية للأشخاص.

ولهذا السبب تم ابتداء من سنة 1991 القيام بإعادة التنظيم الإقليمي لهذه المصالح مما سمح بفتح محافظات عقارية جديدة حيث أصبح عددها اليوم 185 محافظة عقارية، وهذا بغية ضمان تغطية التراب الوطني في هذا المجال.

كما تم بالموازاة انطلاقا من سنة 1991 دعم عدد مستخدمي المحافظة العقارية إذ أصبح في تزايد مستمر بالنسبة إلى كل الرتب.

وأعطيت أولوية التوظيف لأعوان التأطير من رتبة مفتش رئيسي فأكثر ابتداء من سنة 2007 في سياق دعم عدد المستخدمين.

وهكذا تم توظيف 165 حامل شهادة ليسانس خلال سنة 2009 وهم الآن يتابعون دورة تكوينية قصد الحصول على رتبة مفتش رئيسي وسيلتحقون بالمحافظات العقارية فور انتهاء هذه الدورة التكوينية.

وسيشرع، في إطار دعم عدد المستخدمين، تسجيل عملية خلال سنة 2010 لتوظيف 300 إطار حامل لشهادة ماجستير سيلتحقون بالمصالح نفسها كمفتشين مركزيين.

زيادة على هذا، فقد حظي تحسين نوعية أداء الأعوان العاملين بالمحافظات العقارية بعناية خاصة حيث تمت مباشرة دورات تكوينية خاصة بالحفظ العقاري ابتداء من سنة 2007 وهي متواصلة إلى حد اليوم، وهذا في إطار برنامج تكوين مستمر لإدارة الأملاك الوطنية.

إضافة إلى ذلك، وبغرض تحسين شروط إيواء المحافظات العقارية تم تسجيل برنامج بناء 100 مركز عقاري ما بين البلديات، يأتي

1- من السيد نور الدين بن مدخن، إلى معالي وزير المالية.

الموضوع: سؤال كتابي.

- بناء على أحكام الدستور،

- بناء على القانون العضوي رقم 02/99 الذي يحدد تنظيم العلاقات بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

معالي الوزير المحترم،

في البداية أتمنى لكم معالي الوزير التوفيق والسداد في مهامكم، ويطيب لي أن أطرح عليكم الانشغال الآتي :

يعد المحافظ العقاري المحور الأساس في عمل المحافظة العقارية باعتباره المسؤول الأول عن شهر التصرفات العقارية على اختلاف أنواعها ناهيك عن العمل الإداري الدوري لتسيير المحافظة وضبط حساباتها، إلا أن المعالجة الميدانية لأوضاع بعض المحافظات العقارية تدعونا لتسجيل ما يأتي :

- النقص الفادح في العنصر البشري المتخصص مع غياب التكوين الملائم بهدف تحيين المعلومات وحسن مسك البطاقات ومراجعتها.

- عدم استخدام تقنيات الإعلام الآلي في عمل المحافظة العقارية ومسك الأرشيف.

- عدم تطابق حجم المسؤولية الملقاة على عاتق المحافظ العقاري مع التصنيف، والنظام التعوبيضي.

وعليه وحرصا على حماية المحافظين العقاريين من كل ألوان الضغوط والاعراض، ويهدف ضمان حماية كافية لحقوق المواطنين المكروسة في التصرفات المشهورة بالمحافظات العقارية.

لكل ما تقدم يطيب لي أن أطرح على معاليكم السؤال الآتي : ماهي التدابير التي تعتمدون اتخاذها لتحسين وتطوير أداء المحافظات العقارية؟

وفي انتظار ردكم تفضلوا معالي الوزير بقبول وافر عبارات التقدير والاحترام.

- رد السيد الوزير :

لقد تفضلتم بطرح سؤال لمعرفة ماهي التدابير التي تنوي وزارة المالية اتخاذها لتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها المحافظات العقارية.

الوظيفية بينهما وبين الحكومة ولاسيما المواد 68 و69 و70 و71 منه.

معالي الوزير،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

- حرصا مني على أداء المهام النيابية على المستوى المحلي، ومن أجل حسن متابعة تنفيذ البرامج التنموية المختلفة التي استفادت منها ولاية الجلفة.

فإنه يشرفني أن أتوجه إلى معاليكم بالسؤال الآتي :

- ماهي مختلف البرامج والمشاريع التنموية المخصصة لولاية الجلفة في إطار قانون المالية لسنة 2009م؟

وفي انتظار ردكم، تقبلوا معالي الوزير أسمى آيات الشكر، وأنبل معاني الاحترام.

- رد السيد الوزير :

يشرفني أن أوافيكم، رفقة هذا الارسال، بقائمة مشاريع البرنامج الجديد لسنة 2009 والذي تم تبليغه إلى ولاية الجلفة حسب القطاع، والقطاع الفرعي، وحسب العمليات، وذلك في إطار تنفيذ قانون المالية لسنة 2009.

تقبلوا، سيادة النائب المحترم، عبارات التقدير والاحترام.

كل مركز مفتشية أملاك دولة ومحافظة عقاريقوهذا التسجيل تم سنتي 2008 و2009 كما تم تسجيل برنامج ترميم محلات قديمة وينتظر من هذه المشاريع أن تؤدي، بعد استلامها، إلى تحسين ملموس لشروط إيواء المصالح المعنية.

أخيرا، في إطار عصرنة المصالح تم وضع برنامج انتقال إلى التسيير المعلوماتي لمهام المحافظة العقارية، وهو في طور التنفيذ وفق خطة تتمحور حول جانبين :

- يتعلق الأول برقمنة المعلومات المدونة في الوثائق المسوكة على مستوى المحافظة العقارية.

- يتعلق الثاني بوضع نظام تسيير معلوماتي للمعلومات المعالجة من قبل هذه المصالح.

تلکم هي عناصر الإجابة عن سؤالكم، وسنبقى في الإنصات لانشغالاتكم بخصوص قطاع المالية.

تقبلوا، السيد النائب المحترم، فائق عبارات التقدير.

2- من السيد محمد محمودي إلى معالي وزير المالية.

الموضوع : سؤال كتابي.

- بناء على أحكام الدستور لاسيما المواد 100 و134 منه،

- طبقا لأحكام القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1419هـ الموافق 8 مارس 1999م الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات

البرنامج الجديد المبلغ في سنة 2009

الوحدة : ألف دينار جزائري

ولاية الجلفة :	قائمة المشاريع حسب القطاعات والقطاعات الفرعية	رخصة البرنامج
1- قطاع الصناعة		4000
القطاع الفرعي 17 : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية		4000
مركز مساعد		4000
3- قطاع الفلاحة والري		929500
القطاع الفرعي : 32 : مشاريع الري الكبرى		280000
وإعادة تأهيل مجمع المياه القذرة الرئيسي وتمديد مجمعات المياه القذرة الرئيسية لتطهير المياه بعين وسارة		280000
القطاع الفرعي : 34 : الغابات		649500
مساحات كبرى لبيوت غابية 6 وحدات		12000
الأشجار 667 هكتار		100000
تعمير 1530 هكتار بالأشجار		229500

75000	الكثبان الرملية 500 هكتار
100000	غرس الأشجار 1667 هكتار
50000	... طوفاني 3م12500
50000	... وبناء مقر فرقة غابية وحدة 2
24000	مسالك 60 كيلو متر
9000	أرصفة 150 هكتار
925000	5 : البنى التحتية الاقتصادية والإدارية
850000	القطاع الفرعي 52 : البنى التحتية الطرقية
650000	طرق بلدية وطرق ولائية
200000	طريق اجتنابي عين وسارة على 10 كيلو متر
75000	القطاع الفرعي 57 : البنى التحتية الإدارية
10000	تجديد تجهيزات وحدات مسعد وعين وسارة
20000	إعادة تأهيل وتجهيز الوحدات القديمة للحماية المدنية لحاسي بحيح
45000	تأهيل وتهيئة وتجديد تجهيزات الوحدة الرئيسية القديمة للحماية المدنية للجلفة
1979000	6 : قطاع التربية - التكوين
1875000	القطاع الفرعي 62 : التربية
525000	بناء وتجهيز 40 مطعم مدرسي من نوع (15 ذوي 100 وجبة و25 ذوي 200 وجبة)
28000	بناء وتجهيز قاعة للرياضة
36000	12 ميدان رياضي
240000	تأهيل المنشآت المدرسية
190000	تجهيزات المنشآت المدرسية
168000	بناء وتجهيز 12 نصف داخلي من نوع 200 وجبة (منها 3 للثانويات)
129000	بناء وتجهيز 28 قاعة دراسة (منها 3 أفواج مدرسية 3ب1) و3 سكنات
320000	بناء وتجهيز مدرسة أساسية من نوع ب7
239000	بناء وتجهيز ثانوية 1000
104000	القطاع الفرعي 63 : التكوين واليد العاملة
10000	بناء وتجهيز 5 ملاعب جوارية متعددة الرياضات
25000	تهيئة وتجهيز مكاتب وقاعات للمطالعة على مستوى 6 مراكز تكوينية مهنية وتمهينية (CFPA)
13000	عتاد ، أثاث مكتب مدرسي مصالح البلديات وحظيرة السيارات لمركز التكوين المهني والتمهين 300 منصب تكوين
40000	تجهيزات منشآت التكوين القديمة
16000	شبكة الحرائق لمنشآت التكوين المهني
1166000	القطاع 7: البنى التحتية الاجتماعية والثقافية
866000	القطاع الفرعي 73 : البنى التحتية الصحية
500000	اقتناء تجهيزات طبية لأجل المركب أم وطفل
100000	إعادة تأهيل المستشفيات
100000	اقتناء تجهيزات مشتركة لأجل المستشفيات

10000	تجديد عتاد الأسرة
16000	اقتناء 2 سيارات إسعاف مجهزة بالعتاد الطبي
140000	دراسة وإنجاز مركز لتصفية الدم بعين وسارة
120000	القطاع الفرعي 74 : الشبيبة
70000	دراسة، إعادة تأهيل وتجهيز مخيم للشباب بالشارف (الجلفة)
50000	دراسة لأجل إنجاز مركز التجمع بالجلفة
180000	القطاع الفرعي 75 : الثقافة
160000	تجهيز واقتناء كتب 23 مكتبة ريفية
20000	تجهيز واقتناء كتب لمكتبة الولاية
1035000	القطاع 8 : السكن
1000000	القطاع الفرعي 81 : التعمير والتهيئة
1000000	أشغال تهيئة وشبكات مختلفة لمواقع السكنات الاجتماعية التساهمية (1590 سكن اجتماعي تساهمي LSP)
35000	القطاع الفرعي 82 : المساكن
35000	دراسة وإنجاز 14 مسكن غير قابل للبيع لفائدة التكوين المهني
6038500	المجموع
2204000	مخططات التنمية البلدية
8242500	المجموع الاجمالي

استهلاك القروض في مختلف القطاعات بذات الولاية، يشرفني أن أوافيكم رفقة هذا الإرسال بما يأتي :

1- جدول موجز عن استهلاك اعتمادات الدفع حسب البرامج، وحسب السنوات بالنسبة إلى البرنامج القطاعي غير الممركز للسنوات الممتدة من 2005 إلى غاية 2009.

2- جدول موجز عن استهلاك اعتمادات الدفع حسب البرامج وحسب السنوات لمخططات التنمية البلدية للسنوات الممتدة من 2005 إلى غاية 2009.

3- جدول موجز عن استهلاك اعتمادات الدفع حسب البرامج، وحسب السنوات بالنسبة إلى البرنامجين السابقين معا من سنة 2005 إلى غاية 2009.

4- جدول استهلاك اعتمادات الدفع حسب برامج التنمية (برنامج دعم الإنعاش - البرنامج التكميلي لدعم النمو من سنة 1999 إلى غاية سنة 2009). (أنظر جدول 1 و2).

5- جدول استهلاك اعتمادات الدفع بالنسبة إلى برنامج الهضاب العليا حسب الأبواب والقطاعات الفرعية من سنة 1999 إلى غاية سنة 2009. (أنظر الجدول 3 و4).

3- من السيد فيلاي غوني، إلى معالي وزير المالية :

الموضوع : سؤال كتابي عن الاعتمادات المالية لولاية المسيلة.

- بناء على أحكام الدستور لاسيما المواد 100 و134 منه،

- بناء على المواد 68 و69 و70 و71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1419هـ الموافق 8 مارس 1999م الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملها وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

السيد الوزير المحترم،

أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بهذا السؤال الكتابي الذي أرجو من خلاله الاستفسار عن حجم الاعتمادات المالية المخصصة لولاية المسيلة وتقسيمها حسب القطاعات؟ وكيف ترون وتيرة استهلاك القروض في مختلف القطاعات بالولاية ذاتها؟

وفي انتظار ردكم، تقبلوا فائق الشكر والعرفان.

- رد السيد الوزير :

ردا على سؤالكم الكتابي، المتعلق بحجم الاعتمادات المالية المخصصة لولاية المسيلة، وتقسيمها حسب القطاعات وتيرة

النائب المحترم،
لقد تطرقتم في سؤالكم الكتابي إلى بعض الانشغالات تخص نسبة تقدم الأشغال لاسيما المدرج الرئيسي لمطار تبسة والطريق الاجتنبائي لبلدية الونزة وأنتم مشكورون لذلك.

نحيط سيادتكم علما أن الولاية استفادت من برنامج معتبر من المشاريع سواء من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي أو برنامج الهضاب العليا وغيره، ولم يسجل أي تأخر في إنجاز المشاريع. أما فيما يخص المدرج الرئيسي لمطار الشيخ العربي التبسي، فقد استفادت الولاية من عمليتين في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 لدعم مطار تبسة بغرض ملامتها مع الأسطول الحالي للجوية الجزائرية، ونظرا إلى أولوية المدرج الثانوي الجد متضرر من جهة وضرة ضمان استمرار الملاحة الجوية بمطار تبسة من جهة أخرى، تم إرجاء مشروع المدرج الرئيسي إلى غاية نهاية أشغال المدرج الثانوي الذي حظي أخيرا بعد إتمامه بالتصديق على المطابقة، وسيتم الإنطلاق في إنجاز المدرج الرئيسي في القريب العاجل.

أما الطريق الاجتنبائي لبلدية الونزة فهو ضمن المخطط الخماسي 2010-2014، علما أن الدراسة قد أخذت وقتا طويلا من أجل اختيار أفضل مسار بعد إعداد عدة بدائل في مرحلة الدراسة التمهيدية نظرا إلى صعوبة تضاريس المنطقة.

تقبلوا السيد النائب، فائق عبارات التقدير والاحترام.

5- من السيد بايزيد بن بلعربي، إلى معالي وزير التربية الوطنية.

الموضوع : سؤال كتابي.
- طبقا للمادة 134 من الدستور،
- طبقا للمادة 72 من القانون العضوي 02/99 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1419هـ الموافق 8 مارس 1999م الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملها وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

معالي الوزير المحترم،
يشرفني أن أرفع إلى معاليكم انشغالات مستشارو التوجيه:
- كيفية التوظيف لمستشاري التوجيه المدرسي.

من أهم الشروط التي يتطلبها هذا المنصب :
- شهادة الليسانس في علم النفس أو علم الاجتماع + مسابقة وطنية، وهي الشروط نفسها لتوظيف أساتذة التعليم الثانوي.

6- تخصيص اعتمادات الدفع حسب برامج التنمية (برنامج دعم الإنعاش والبرنامج التكميلي لدعم النمو) من سنة 1999 إلى غاية سنة 2009. (أنظر الجدول 5 و6).

7- تخصيص اعتمادات الدفع بالنسبة إلى برنامج الهضاب العليا حسب الأبواب وحسب القطاعات الفرعية من سنة 1999 إلى غاية سنة 2009. (أنظر الجدول 7 و8).

هذا، والجدير بالذكر أن وتيرة استهلاك اعتمادات الدفع بالمقارنة مع باقي الولايات تعتبر لائقة على العموم.

تقبلوا، سيادة النائب المحترم، عبارات التقدير والاحترام.

4- من السيد زين الدين بن مدخن، إلى معالي وزير الأشغال العمومية المحترم.

الموضوع : سؤال كتابي.
- بناء على أحكام الدستور،
- بناء على القانون العضوي رقم 02/99 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملها وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

معالي الوزير المحترم، بعد التحية والسلام،
يطيب لي أن أتمنى لمعاليكم السداد والتوفيق على رأس هذا القطاع الحيوي والحساس.

إن الحجم الهام للمشاريع المبرمجة بولاية تبسة يترجم العناية التي تولونها لهذه الولاية المجاهدة على غرار باقي ولايات الجمهورية، إلا أننا وبمراجعة العمليات المسجلة ونسب تقدم الأشغال وانتهاء المشاريع نسجل تأخر بعضهم مما أثر سلبا في وتيرة التنمية بالولاية، على غرار المدرج الأول لمطار تبسة أو الطريق الاجتنبائي لبلدية الونزة وغيره.

لكل ما تقدم يطيب لي أيضا أن أطرح على معاليكم السؤال الآتي:
ماهي التدابير الاستعجالية التي تعتمون اتخاذها لتدارك التأخر في إنجاز بعض المشاريع المبرمجة على مستوى ولاية تبسة؟

وفي انتظار ردكم تفضلوا معالي الوزير بقبول وافر عبارات التقدير والاحترام.

- رد السيد الوزير :

الموضوع : ف/ي السؤال الكتابي رقم 417.
المرجع : مراسلة المجلس الشعبي الوطني، المؤرخة في 11 يناير 2010 تحت رقم 55 / أ.ع.م.ش.و.

- سلك مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني الذي يضم رتبتين، هما :

- رتبة مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي وهي رتبة جديدة أدمج فيها شاغلوا رتبة المستشارين للتوجيه المدرسي والمهني، مع الإشارة هنا إلى أن طريقة التوظيف فيها هي نفسها المعتمدة سابقا، أي مسابقة على أساس الاختبارات من بين حاملي شهادة الليسانس،

- رتبة المستشارين الرئيسيين للتوجيه والإرشاد المدرسي والمهني، وهي رتبة جديدة أيضا، يتم التوظيف فيها عن طريق الامتحان المهني من بين مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني المستوفين أقدمية 5 سنوات من الخدمة الفعلية وكذا عن طريق التسجيل على قوائم التأهيل لذوي أقدمية 10 سنوات.

وعليه ووفقا للهيكلية الجديدة لهذا السلك، فإن رتبة المستشارين الرئيسيين للتوجيه المدرسي والمهني سابقا توازبها، بالنظر إلى طريقة التوظيف، رتبة مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني، لا رتبة المستشارين الرئيسيين للتوجيه المدرسي والإرشاد المدرسي والمهني.

من جهة أخرى، ويخصص التصنيف، فإن الصنف 12 الذي نصف فيه شاغلوا رتبة مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني يعود أساسا إلى المؤهل المشترك للالتحاق بهذه الرتبة، والمتمثل في شهادة الليسانس، عكس رتبة أستاذ التعليم الثانوي التي ذكرتموها على سبيل المقارنة، حيث يلتحق بها حاملوا البكالوريا زائد 5 سنوات تكوين عال.

وإذ أشكركم على ما تبذرونه من اهتمام بالمسائل التربوية، تقبلوا السيد النائب،. خالص التحية والتقدير.

6- من السيد نور الدين مناع، إلى معالي وزير التربية الوطنية.

الموضوع : سؤال كتابي عن :

عدم إدراج حاملي شهادة الليسانس في علوم التربية ضمن قائمة المؤهلات والشهادات المطلوبة للتوظيف في رتبة أستاذ المدرسة الابتدائية.

- المادة 134 من الدستور،

- المادة 72 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 8 مارس 1999 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقة الوظيفية بينهم وبين الحكومة.

السيد معالي وزير التربية الوطنية،

إن القرار الوزاري المشترك، والمؤرخ في 26 رمضان 1430هـ والموافق 16 سبتمبر 2009م والمحدد قائمة المؤهلات والشهادات المطلوبة

فكيف يتم تصنيف مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي في صنف 12 بينما أساتذة التعليم الثانوي في صنف 13؟

هذا من جهة ومن جهة أخرى :

مستشار التوجيه المدرسي الرئيسي كان ضمن سلم 14-05، وهي نفس فئة المستشار الرئيسي للتربية وبعد التصنيف الجديد وضع المستشار الرئيسي للتربية ضمن السلم 13، بينما مستشار التوجيه في السلم 12.

وحيث أن المستشار الرئيسي للتوجيه سابقا يكتسب صفة الرئيسي بعد خمس سنوات من العمل، فكيف تسلب هذه الصفة المكتسبة دون أي تبرير في حين يحتفظ الكثير من عمال القطاع بالصفة المكتسبة مثل المستشار الرئيسي للتربية، المقصد الرئيسي.

زيادة على ذلك، استحداث نظام ترقية وتأهيل جديد تعجيزي، كون مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي لا يكتسب صفة الرئيسي إلا بعد 10 سنوات من العمل بهذه الصفة.

فكيف يعقل أن يتأهل بعد 10 سنوات إلى صفة كان في السابق يكتسبها وهي صفة الرئيسي في حين تمنح صفة الرئيسي، للأستاذ سواء في التعليم الثانوي أو المتوسط بكل أرياحية وزيادة على هذا يقابلها ترقية في السلم.

تقبلوا معالي الوزير فائق التقدير والاحترام.

رد السيد الوزير :

الموضوع : الرد على السؤال الكتابي رقم 401-2009.

المرجع : مراسلتكم المؤرخة في 10-12-2009

لقد تفضلتم بموجب سؤالكم الكتابي الوارد ذكره بالمرجع أعلاه، برفع انشغالات مستشاري التوجيه العاملين بقطاع التربية، لاسيما ما تعلق منها بكفايات توظيفهم وتصنيفهم.

وردا على هذه الانشغالات، يشرفني أن أوافيكم بتوضيحات تتعلق أساسا بالهيكلية الجديدة لأسلاك مستشاري التوجيه المدرسي والمهني المنصوص عليها بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-315 المؤرخ في 11 أكتوبر 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، حيث تضم شعبة موظفي التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني سلكين هما :

- سلك مستشاري التوجيه المدرسي والمهني الذي يضم رتبة واحدة كانت موجودة أصلا وقد وضعت في طريق الزوال.

وإذ أشكركم على ما تبذرونه من اهتمام بمسائل التأطير التربوي،
تقبلوا السيد النائب، خالص التحية والتقدير.

7- من السيد زين الدين بن مدحن، إلى معالي وزير السكن والعمران

- بناء على أحكام الدستور،
- بناء على القانون العضوي رقم 99-02 الذي يحدد تنظيم
العلاقات بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا
العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

معالي الوزير المحترم،
في البداية أتمنى لكم معالي الوزير التوفيق والسداد على رأس
قطاعكم خدمة لوطننا المفدى.

إن المتتبع للجهد التنموي المبذول في قطاع السكن يلمس
حقيقة واقعة لا يمكن نكرانها أو القفز عليها والتغيير الإيجابي
في الوجه العمراني لمختلف المدن والأرياف يعزز هذه الحقيقة
ويكرسها.

إلا أن التأخر أحيانا في إنجاز بعض مشاريع التهيئة المرافقة
لهذا الجهد يرهن هذه المكتسبات ويجعل المواطن لا يدرك حجم
الإنجازات ويغرق في انشغال طريق لم يعبد ورصيف لم ينجز
كما هو الحال ببلدية الوزنة حيث تأخرت مشاريع تهيئة شارع أول
نوفمبر الشريان الرئيسي للمدينة وتهيئة حي 6 مايو وحي 65
مسكنا.

كما تأخر مشروع القضاء على الأكوخ في "نهج الظلمة" من خلال
إنجاز السكنات المبرمجة في إطار مشروع القضاء على السكن
الهبش وكذا وبالنسبة إلى بلدية المريج تأخر المشروع في القضاء على
أكواخ "دوار الغربية" من خلال التعجيل في إنجاز السكنات المقررة
في إطار مشروع القضاء على السكن الهش.

لكل ما تقدم يطيب لي أن أطرح على معاليكم السؤال الآتي :
متى يتم المشروع في إنجاز مشاريع التهيئة لنهج أول نوفمبر
وحي 6 مايو وحي 65 مسكنا والحي المركزي ببلدية الوزنة،
وأياها المشروع في إنجاز برامج السكن المقررة للقضاء على
الأكواخ في حي "نهج الظلمة" ببلدية الوزنة و "دوار الغربية"
ببلدية المريج ولاية تسببة ؟

وفي انتظار ردكم تفضلوا معالي الوزير بقبول وافر عبارات
التقدير والاحترام.

لتوظيف وترقية بعض الرتب وما يناسبها على مستوى التربية
الوطنية، وأخص بالذكر هنا شهادة الليسانس في علوم التربية والذي
جاء في مكان تخصص علوم التربية والذي لم يعد موجودا ضمن
المنافذ الجامعية أثناء التدرج والذي يعتبر فرعا من فروع علوم
التربية، والسؤال هنا السيد وزير التربية الوطنية، لماذا لا يكون الأصل
أولى من الفرع أي علوم التربية أولى من علم النفس التربوي الذي لم
يعد موجودا أثناء التكوين في الجامعة ضمن المؤهلات والشهادات
المطلوبة للتوظيف والترقية في رتبة أستاذ المدرسة الابتدائية؟ كما
 نجد الطالب في تخصص علوم التربية يتلقى تكوينا في مجال التربية
والتعليم يؤهله لعملية التدريس وخاصة بالتعليم الابتدائي.

وفي الأخير تقبلوا مني سيدي الوزير المحترم أسمي عبارات
التقدير والاحترام.

- رد السيد الوزير :

الموضوع : الرد على السؤال الكتابي رقم 427-2010.
المرجع : مراسلاتكم المؤرخة في 11-01-2010.

لقد تفضلتم بالاستفسار، عن طريق الإرسال الوارد ذكره بالمرجع
أعلاه، عن عدم إدراج شهادة الليسانس في علوم التربية، ضمن
الشهادات المؤهلة للمشاركة في مسابقة توظيف أساتذة المدرسة
الابتدائية على أساس الشهادة. وبهذا الصدد يشرفني أن أفيدكم بأن
شهادة الليسانس في علوم التربية على إجمالي فروعها، يسمح
لحامليها بالمشاركة في المسابقة على أساس الاختبار للالتحاق
برتبة مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني.

وفضلا عن ذلك، فإن المنهج المتبع في تحديد الشهادات
المؤهلة للمشاركة في مسابقة الالتحاق برتبة أساتذة المدرسة
الابتدائية وغيرها من الرتب، مبني أساسا على درجة ملائمة
التكوين المتبع من قبل حاملي هذه الشهادات مع المهام
المرسومة قانونا لشاغلي المنصب المتصل بهذه الرتبة.

وعليه فقد تم الاقتصاص على شهادة الليسانس في علم النفس
التربوي دون بقية فروع علوم التربية الأخرى، كالعيادي مثلا،
لموافقتها لمهام التربية والتعليم، وهو المنهج نفسه المتبع عند
اشتراط شهادة الليسانس في علم الاجتماع التربوي أيضا دون
الفروع الأخرى.

ومن جهة أخرى، ونظرا إلى كون أحكام القرار الوزاري المشترك
المشار إليه في سؤالكم، لا تعد أحكاما جامدة، فإنه سوف يتم
تحيينها وفقا للتعديلات التي طرأت على هيكلية شهادات
التعليم العالي والتي سوف تطرأ مستقبلا.

8- من السيد محمد صالح بوشارب، إلى معالي وزير السكن والعمران

موضوع السؤال : تأخر الالتزام بالتركيبة المالية المتفق عليها بين السلطات والمستفيدين من مشروع 1560 مسكنا بحي الشعبية ولاية عنابة.

- بناء على أحكام الدستور لاسميا المواد : 90 و100 و134 منه،
- بناء على المواد : 68 و69 و70 و71 و74 و75 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

عرض حال،

لاشك أن التأخر في عملية إنجاز المشاريع السكنية هي حقيقة وواقع معيش، والأسباب في ذلك متعددة ولعل أبرزها عدم الالتزام المالي، وهذا ما ينطبق على هذه الوضعية محل السؤال، إذ أن المستفيدين من مشروع 1560 مسكنا بالشعبية بولاية عنابة بالإضافة إلى عدم فهمهم لصيغة السكن التساهمي بسبب عدم تقديم التوضيحات الكافية عند تحويل ملفاتهم من السكن الاجتماعي الإيجاري إلى التساهمي، مما زاد في تعقيد الوضع وتأخر الإنجاز والزيادة المالية المفاجئة لتكلفة السكن التي صار تسديدها مستحيلا لأغلبية المستفيدين، الأمر الذي دفع السلطات الولائية إلى إيجاد تركيبة مالية لحل مشكل تلك الزيادة، ولهذا الغرض انعقد اجتماع بتاريخ 17/03/2009 تحت إشراف السيد والي ولاية عنابة وبحضور السادة : مدير السكن والعمران ومدير التهيئة العمرانية وممثلين عن المستفيدين، وتمثل الحل في تقديم مساعدات مالية للمستفيدين تغطي الزيادة المشار إليها سابقا، وهي على النحو الآتي :

- زيادة مساهمة الصندوق الوطني للسكن التي ارتفعت من 50 مليون إلى 70 مليون سنتيم.
- مساهمة (FNPOS) بمبلغ 25 مليون سنتيم.
- مساهمة وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج من 10 إلى 15 مليون سنتيم.
- تتولى الولاية أشغال التهيئة العمرانية.

السؤال :

لكون التركيبة المالية السالفة الذكر لم يتم الالتزام بها إلا بالجزء الخاص بالصندوق الوطني للسكن، وتتأخر عملية إجراء القرعة وتحرير عقود الاستفادة (VSP) بسبب ذلك، فما هي أسباب تأخر دفع بقية الأجزاء المشكلة للتركيبة المالية الخاصة بدفع ذلك الزيادة؟

- رد السيد الوزير :

الموضوع : الإجابة على السؤال الكتابي.

المرجع :سؤالكم الكتابي المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2009.

سيدي النائب المحترم،

لقد تفضلتم بطرح سؤال كتابي يتعلق بجانبيين، الأول يخص التهيئة الحضرية، والثاني يخص امتصاص السكنات الهشة، حيث سألتكموني متى سيتم الشروع في إنجاز مشاريع التهيئة وكذا إنجاز برامج السكن المخصصة للقضاء على السكن الهش في الأحياء التي أشرتتم إليها.

وبما أن الأمر يتعلق بعمليات تدخل في إطار البرامج القطاعية غير الممركزة تشرف على تسييرها السلطات المحلية، يشرفني إبلاغكم بالمعلومات التي وافنتي بها هذه الأخيرة عن الموضوع الذي تطرقتم إليه.

فيما يخص الجانب المتعلق بالتهيئة الحضرية، لقد تأكد من خلال التقرير بأن الأحياء التي أشرتتم إليها لم تستفد فعلا من ميزانية في إطار البرنامج الخماسي المنقضي.

علما أن ولاية تبسة استفادت في إطار هذا البرنامج من ميزانية اجمالية تقدر بمبلغ 5,49 مليار دج خصصت لتمويل عمليات التحسين الحضري وهو ما يعتبر جد إيجابي، حيث سمحت هذه الميزانية بمعالجة ما لا يقل عن 255 موقعا تم اختيارها حسب الأولويات المحددة من قبل السلطات المحلية.

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات التحسين الحضري ستستمر خلال الفترة الخماسية 2010-2014، وستخصص لها ميزانية سنوية في إطار القوانين المالية، توزع على الولايات حسب العجز المسجل في التهيئة الحضرية على مستوى البلديات التابعة لها.

أما فيما يخص الجانب المتعلق بإنجاز البرامج السكنية الموجهة لامتنصاص السكن الهش، لقد ورد في التقرير بأنه تم تخصيص برنامج يشمل 217 مسكنا عموميا إيجاريا " لدار الغربية " ببلدية المريج الذي استأنفت به الأشغال خلال سنة 2008 بعد أن عرف بعض العراقيل، ومن المرتقب أن يتم تسليمه خلال السنة الجارية.

أما بالنسبة إلى البرنامج المخصص لحي الظلمة الذي يشمل 524 مسكن من أصل 1014 الموجهة لبلدية الوزنة، فإن الأشغال لم تنطلق به بعد، بسبب عدم جدوى المناقصة الأولى، وقد تم الإعلان عن المناقصة الثانية والعملية الخاصة باختيار المؤسسات هي جارية.

تقبلوا، السيد النائب المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

يتطابق مع التنظيم الخاص بالسكن الاجتماعي التساهمي الساري المفعول، فإنه من الممكن أن تمنح للمكاتب إمكانية التخلي عن السكنات التي تم تخصيصها لهم والتوجه نحو صيغة السكن العمومي الإيجاري إن توفرت فيهم شروط الاستفادة المنصوص عليها في المرسوم رقم 08-142 المؤرخ في 11 مايو 2008، المحدد لقواعد منح السكن العمومي الإيجاري.

أشركم مجددا على اهتمامكم بالقضايا التي تخص القطاع، وتفضلوا، السيد النائب المحترم بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

9- من السيد محمد صالح بوشارت، إلى السيد وزير السكن والعمران.

موضوع السؤال : تأخر استفادة مواطنين من سكناتهم؟
- بناء على أحكام الدستور سميا المواد : 90 و100 و134 منه.
- بناء على المواد : 68 و69 و70 و71 و74 و75 من القانون العضوي رقم 02-99 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419هـ الموافق 08 مارس 1999 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشتكي 60 مواطنا من تأخر استفادتهم من سكنات ريفية تدرج في إطار مشروع الـ 150 مسكنا ريفيا مخصصة لسكان الأكوخ القصدية بحي عين شهود ببلدية البوني ولاية عنابة إذ يعود هذا البرنامج إلى سنة 2005، إلا أنه تم إنجاز وتوزيع 50 مسكنا فقط بينما الـ 100 المتبقية لم تنطبق بها الأشغال بعد حسب المعنيين بالرغم من أنهم قد دفعوا مساهمتهم المالية المقدرة بـ 100,000,00 دج وعليه أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

- ماهي أسباب تأخر عملية الانطلاق في عملية إنجاز الـ 100 مسكن المتأخرة بحي عين شهود؟
- وماهي تقديراتكم الزمنية لعمليات انطلاقها وإنجازها وتوزيعها؟

تقبلوا مني أسمي عبارات التقدير والاحترام.

- رد السيد الوزير :

الموضوع : الإجابة على السؤال الكتابي.
المرجع : سؤالكم الكتابي المؤرخ في 16 ديسمبر 2009.

سيدي النائب المحترم.

لقد تطرقت من خلال سؤالكم الكتابي إلى وضعية مشروع 150 مسكنا ريفيا بحي عين شهود ببلدية البوني ولاية عنابة، مشيرا

وما هي الإجراءات المالية العملية المطلوبة للتسريع بعملية تحصيل كل المساعدات.

تقبلوا مني أسمي عبارات التقدير والاحترام.

- رد السيد الوزير :

الموضوع : الإجابة على السؤال الكتابي.
المرجع : سؤالكم الكتابي المؤرخ في 23 ديسمبر 2009.

سيدي النائب المحترم،

لقد تفضلتم بطرح سؤال كتابي تسألونني، من خلاله، عن الأسباب التي حالت دون دفع مساهمة الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية (FNPOS) ومساهمة وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج، لمستفيدي من مشروع 1560 مسكنا ذات الطابع الاجتماعي التساهمي الذي ينجز حاليا بحي شعبية ولاية عنابة.

وقد وضحت، بهذا الشأن، بأن السلطات الولائية اقترحت منح هذه المساهمات رغم أن التنظيم الساري المفعول المتعلق بإعانات الدولة لصيغة السكن الاجتماعي التساهمي، ينص فقط على الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني للسكن "fonal" بينما تخضع الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية (FNPOS) الممولة من مساهمات العمال، لتنظيم خاص بها.

وعليه، يشرفني أن ألفت انتباهكم إلى أن الحل المقترح من قبل السلطات الولائية المعنية والمتمثل في التركيبة المالية التي أشرت إليها، يتوقف على قبول الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية (FNPOS) ووزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج منح، بصفة استثنائية، هذه الإعانات.

بالنظر إلى ذلك، فإنه من الواضح أن وزارة السكن والعمران ليس بإمكانها العمل على تجسيد المقترح، كون أن صلاحياتها تقتصر فقط، كما تعلمون، على تسيير الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني للسكن (FoNAL).

فضلا عن ذلك، أشير إلى أن المصالح المعنية أبلغتني من خلال التقرير الذي وفتني به، بأنه تم الانطلاق في المشروع المذكور كليا وتم الانتهاء من نسبة 50٪ منه، وأن عدد المكاتب الذين تطرح بشأنهم مسألة الإعانات هو حوالي 850 من أصل 1560.

كما ورد في التقرير نفسه أن السلطات الولائية هي على اتصال مع المعنيين لإيجاد حل مرضي، وفي حالة عدم التوصل إلى حل

- بناء على أحكام الدستور لاسميا المواد : 90 و100 و134 منه.
- بناء على المواد : 68 و69 و70 و71 و74 و75 من القانون العضوي رقم 02-99 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419هـ الموافق 08 مارس 1999 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
- طبقا للمواد : 98 و99 و100 و101 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

عرض حال،

لقد تم نقل مجموعة من المواطنين سنة 2001 من موقع سكنهم بالحي الفوضوي سيدي حرب 04 إلى منطقة الفخارين بشكل مؤقت وفي بنايات فوضوية، وهذا من أجل تحرير جزء من الأرضية التي سينجز عليها مشروع 500 مسكن المدعم من البنك العالمي، ولكون هؤلاء المرشحين إلى مركز العبور الفخارين مسجلين ضمن القائمة الاحتياطية للمستفيدين فقد وجهت إليهم أوامر بدفع المستحقات المالية فالتزم العديد منهم بتسديدها، لكن الأفق ظل مسدودا خاصة وأنهم لم يتلقوا أجوبة شافية من السلطات المحلية بخصوص مستقبل وضعيتهم وما زاد وضعيتهم سوءا وخوفا، الفيضانات التي ضربت الولاية في شهر سبتمبر الفارط وقد نقلت العديد من الصحف وضعيتهم المأسوية.

السؤال :

- ماهي أسباب تأخر إعادة إسكان المواطنين المستفيدين من مشروع 500 مسكن بحري سيدي حرب 04 المدعم من البنك العالمي، المرشحين إلى مركز العبور الفخارين؟
- إذا كانت عملية إنجاز مشروع 500 مسكن المتأخرة والمتعثرة ستظل مستمرة إلى آجال غير معلومة، فما هي الحلول البديلة لإخراج هؤلاء المواطنين من الوضعية الخطيرة والمزرية التي يعيشون فيها؟

تقبلوا مني أسمي عبارات التقدير والاحترام.

- رد السيد الوزير :

الموضوع : الإجابة على السؤال الكتابي.
المرجع :سؤالكم الكتابي المؤرخ في 22 ديسمبر 2009.

سيدي النائب المحترم،

ردا على السؤال الذي تفضلتم بطرحه والمتعلق بمشروع 500 مسكن بحري سيدي حرب 04، يشرفني إبلاغكم بالمعلومات التي وافقتني بها المصالح المعنية من خلال التقرير الذي أعدته بهذا الشأن.

بهذا الشأن إلى أن 60 مواطنا يشتكون من تأخر في الاستفادة من سكناتهم، وعليه سألتكموني عن أسباب تأخر عملية الانطلاق في إنجاز هذه السكنات وعن تقديراتي الزمنية لعمليات انطلاقتها وإنجازها وتوزيعها؟

ردا على سؤالكم، يشرفني إفادتكم بالمعلومات الواردة في التقرير المعد بهذا الشأن الذي وافقتني به المصالح المعنية.

حسب هذا التقرير، فإن الوضعية الحالية لهذا المشروع الذي يشمل 150 مسكنا ريفيا، هي كالآتي :

-56 مسكنا تم الانتهاء من أشغالها، منها 34 مسكنا تم شغلها،

- 06 مساكن في طور الإنجاز،

-14 مسكنا توقفت بها الأشغال، بسبب عجز المقاوله المكلفه بالإنجاز، حيث يعمل حاليا صاحب المشروع على استبدالها.

أما بالنسبة للسكنات المتبقية التي لم تنطلق بها الأشغال بعد، تجدر الإشارة إلى أن سبب ذلك يعود إلى أن الأرضية المخصصة لإقامتها مشغولة ببيوت قصديرية وأن قاطنيها ليسوا من بين المستفيدين من هذا المشروع.

وبما أن السلطات الولائية لم تجد حلا مناسباً لترحيل العائلات القاطنة بهذه البيوت، قررت هذه الأخيرة إلغاء هذا الجزء من البرنامج وتعويضه بمنح إعانات فردية لإنجاز سكنات أخرى على شكل سكنات فردية كما هو مألوف بالنسبة لصيغة السكن الريفي.

وتعمل حاليا هذه السلطات على تحضير الملفات الخاصة بمنح الإعانات، تطبيقا لما تنص عليه التعليمات الوزارية المشتركة رقم 06 المؤرخ في 31 جويلية 2002.

بالموازاة مع ذلك، سنسهر بدورها على أن يقوم الصندوق الوطني للسكن بتعجيل دراسة الملفات الخاصة بمنح الإعانات، طبقا للتنظيم الساري المفعول.

تقبلوا، السيد النائب المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

10- من السيد محمد صالح بوشارت، إلى السيد وزير السكن والعمران

موضوع السؤال : تأخر إعادة إسكان مجموعة من المواطنين في إطار برنامج 500 مسكن المدعم من البنك العالمي بحري سيدي حرب رقم 04.

الموافق 08 مارس 1999 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
- طبقا للمواد : 98 و99 و100 و101 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

إن توقف عملية إنجاز 300 مسكن ريفي بحي شاولي بلقاسم ببلدية البوني ولاية عنابة، بعدما تم إنجاز جزء منها دون إتمامها جعل منها مرتعا لإيواء الأشجار والمنحرفين، وشبه إسطبلات لإيواء الحيوانات هذا الوضع صار عاملا لتدهور وضعيتها، الأمر الذي زاد من قلق المستفيدين ودفع بهم إلى التوجه نحو السلطات لتصحيح هذه الوضعية لكن وإلى غاية اليوم لم يتغير شيئا من هذا الوضع بل مع مرور الزمن فإنه يزداد تدهورا، وعليه أتقدم إليكم بالسؤال الآتي :

- ماهي أسباب توقف عملية إنجاز مشروع 300 مسكن ريفي بحي شاولي بلقاسم ببلدية البوني ولاية عنابة؟
- ماهو مصير مستقبل المستفيدين من هذا المشروع في ظل استمرار هذا الوضع؟

تقبلوا مني أسمى عبارات التقدير والاحترام.

- رد السيد الوزير :

الموضوع: الإجابة على السؤال الكتابي.
المرجع : سؤالكم الكتابي المؤرخ في 21 ديسمبر 2009.

سيدي النائب المحترم،
من خلال إرسالكم المشار إليه في المرجع أعلاه، تفضلتم بطرح سؤال كتابي عن وضعية مشروع 300 مسكن ريفي بحي شاولي بلقاسم، ببلدية البوني ولاية عنابة، متسائلا عن أسباب توقف عملية إنجاز هذا المشروع وعن مصير المستفيدين منه.

ردا على تساؤلكم، يشرفني إبلاغكم بالمعلومات الواردة في التقرير الذي واقتني به المصالح المعنية بشأن هذا المشروع.

حسب هذا التقرير، فإن المشروع المعني الذي يشمل في الواقع 306 مساكن، انطلقت به الأشغال في مرحلتين، المرحلة الأولى خصت 194 مسكنا والمرحلة الثالثة خصت 112 مسكنا.

أما بالنسبة إلى الوضعية الحالية للمشروع، يشير التقرير نفسه إلى أن :
- 112 مسكنا تم الانتهاء من أشغالها، منها 18 مسكنا تم شغلها،

حسب هذا التقرير، فإن الوضعية الحالية لهذا المشروع تتمثل فيما يأتي :

- 408 مسكن من أصل 500 تم الانطلاق في أشغالها منها :
- 387 تم الانتهاء من أشغالها وتم توزيعها على المستفيدين منها،
- 21 مسكنا في طور الإنجاز، وسيتم الانتهاء من أشغالها خلال السداسي الجاري.

أما بالنسبة إلى 92 مسكنا المتبقية، فقد ورد في التقرير نفسه أن عدم الانطلاق في أشغالها يعود أساسا إلى أن الأرضية المخصصة لإقامتها مشغولة ببيوت قصديرية. بالنظر إلى هذه الوضعية، تقدمت السلطات الولائية باقتراح حلول أخرى تسمح بإقامة هذا الجزء من السكنات.

وتمثلت هذه الحلول في ما يأتي :

- إنجاز هذا الجزء على شكل بنايات شبه جماعية، نظرا إلى وجود أوعية عقارية كافية،
- اختيار أوعية عقارية على مستوى موقع آخر يوجد في واد زياد،
- ترحيل العائلات القاطنة في البيوت القصديرية للاستفادة من الوعاء العقاري الذي أقيمت عليه هذه البيوت.

غير أن هذه الحلول لاقت رفض المستفيدين من السكنات المرتقب إنجازها وكذا قاطني البيوت القصديرية.

وعليه، فإن السلطات الولائية هي اليوم أمام إشكالية لايمكن معالجتها إلا برضى أحد الطرفين، سواء بترحيل قاطني البيوت القصديرية أو بتغيير موقع الجزء المتبقي من المشروع، بالنسبة إلينا فإننا نرى بأن الحلول المقدمه كفيلا بمعالجة هذه الإشكالية.

مهما يكن من أمر، فإن السلطات الولائية تتابع بعناية هذا الملف.

تقبلوا، السيد النائب المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

11- من من السيد محمد صالح بوشارت، إلى معالي وزير السكن والعمران

موضوع السؤال : توقف عملية إنجاز 300 مسكن ريفي بحي شاولي بلقاسم - عنابة؟

- بناء على أحكام الدستور لاسميا المواد : 90 و100 و134 منه،
- بناء على المواد : 68 و69 و70 و71 و74 و75 من القانون العضوي رقم 02-99 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419هـ

السكن (إذ لا يتعدى أكثر من غرفة ومطبخ في أحسن الأحوال)، هذا بالإضافة الى رفض الطلبات المتعلقة بتنازل بعضهم لآخرين كحل جزئي يفتح الباب للمتنازل الجديد لتقديم الطلب.

بالنظر الى هذه الوضعية التي عاقت كثير من العائلات الجزائرية أتقدم إليكم بالسؤال الآتي:

ما هي الإجراءات التي ترونها كفيلة بإيجاد الحلول الناجعة لهذه الوضعية المزعجة لكثير من المواطنين عبر ولايات الوطن؟

في انتظار ردكم تقبلوا معالي الوزير التقدير والاحترام.

- رد السيد الوزير :

الموضوع: الإجابة على السؤال الكتابي.

المرجع: إرسالكم المؤرخ في 07 ديسمبر 2009.

من خلال إرسالكم المشار إليه في المرجع أعلاه، تفضلتم بطرح سؤال كتابي يتعلق ببعض الحالات الخاصة التي تتمثل في إدراج أكثر من إسم في عقد يخص مسكن عمومي إيجاري واحد، مما يطرح حقيقة مشكل لمستفيدي هذه السكنات عند تقديمهم طلب للاستفادة من مسكن آخر، حيث ترفض كما أشرتم إليه، طلباتهم بحجة أنهم يمتلكون مسكنا.

ردا على تساؤلكم عن الإجراءات التي سنتخذها من أجل معالجة هذه الوضعية، يشرفني إبلاغكم بأنني سأصدر تعليمة تقضي بالسماح للمعنيين بتقديم طلبات جديدة للحصول على مسكن عمومي إيجاري أو على إعانة ممنوحة من قبل الدولة لاقتناء مسكن من صيغة السكن الترقوي المدعم، دون أن تتعرض طلباتهم للرفض بسبب أنهم مسجلون في البطاقة الوطنية للسكن.

علما أن المواطنين الذين يحتفظون بالسكن المعني ليسو معينين بهذا الإجراء، لذا سيطلب من المواطنين الشاغلين للمسكن نفسه الاتفاق على من سيحتفظ به.

كما أشير الى أنه رغم أن ديوان الترقية والتسيير العقاري هو الذي قام بإعداد العقود، إلا أن قرار توزيع السكنات المعنية اتخذ كما تعلمون، من قبل الوالي في ظروف استثنائية. علما أن توزيع السكنات في الظروف العادية تقوم به اللجان المنصبة على مستوى الدوائر طبقا لأحكام المرسوم رقم 08-142 المؤرخ في 11 مايو 2008،، المحدد لقواعد منح السكن العمومي الإيجاري.

تقبلوا، السيد النائب المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام

- 168 مسكنا هي في طور الإنجاز، دون تسجيل أي صعوبة تذكر من شأنها أن تعرقل سيز المشروع.

- 26 مسكنا لم تنطلق بها الأشغال بعد، ويعود التأخر المسجل في انطلاقها، في الواقع، الى وجود بيوت قصديرية على الأرضية المخصصة لإقامتها. وبما أن هذه البيوت تم هدمها، فإن الانطلاق في أشغال هذه السكنات المتبقية وشيك، حيث تم مؤخرا اختيار المؤسسات التي سيوكل إليها إنجازها.

تجدد الإشارة الى أن مبادرة السلطات المعنية بإنجاز هذا المشروع بصفة مجمعة وتوكيله إلى صاحب مشروع عمومي واحد، (وذلك على عكس ما هو مألوف بالنسبة الى صيغة السكن الريفي، حيث يقتصر تدخل السلطات المحلية عادة على منح الإعانات فقط)، تعتبر دون شك مبادرة إيجابية.

مهما يكن من أمر، فإنني طلبت من المصالح المشرفة على إنجاز هذا المشروع بأن تسهر على استكمالها في أقرب الآجال.

تقبلوا، السيد النائب المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

12- من السيد أحمد إسعاد، الى معالي وزير السكن والعمران المحترم

بناء على أحكام الدستور،

- بناء على القانون العضوي رقم 02/99 الذي يحدد وينظم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

يسرني أن أوجه الى معاليكم سؤالا يهم قطاعكم ومتعلقا بإدراج أكثر من إسم واحد في العقود المسلمة الى المواطنين من قبل ديوان الترقية والتسيير العقاري.

معالي الوزير،

لقد سبق لديوان الترقية والتسيير العقاري بسور الغزلان بولاية البويرة أن لجأ خلال التسعينات إلى إدراج أكثر من إسم واحد في العقود الخاصة بتوزيع السكنات الاجتماعية، وذلك تحت مبررات مختلفة أهمها:

- أن عدد السكنات الموزعة أقل بكثير من عدد الطلبات.
- أن هذه العائلات كانت في الأصل تقطن في سكن واحد.

إلا أنه وبعد سنوات، وجد هؤلاء المواطنين مشكلا حقيقيا عند تقديمهم بطلب جديد للحصول على سكنات أخرى، حيث ترفض طلباتهم بحجة أنهم يمتلكون سكنا الذي هو في الحقيقة جزء من

الممتد الى بلديات الونزة وعين الزرقاء والمريج، حيث يتولى منذ ذلك التاريخ، النظر في قضايا المواد المدنية بصفة عامة، وهي القضايا المدنية البحتة، والقضايا الاجتماعية والعقارية والأحوال الشخصية والجنسية والحالة المدنية والعقود المختلفة، باعتبارها المواد والخدمات القضائية، التي يحتاج فيها المواطن الى تقريب العدالة منه، والتي يجري البت فيها محليا، ضمن آجال معقولة، دون عناء يذكر من المواطنين.

علما بأنه، فيما عدا هذه المواد والخدمات القضائية، التي يحتاج فيها المواطن، فعلا، إلى تقريب العدالة منه، متى توفرت شروط إنشاء فرع قضائي، بأي محكمة عبر التراب الوطني، طبقا لما ينص عليه الأمر والمرسوم المنوه بهما أعلاه، فإن إنشاء المحاكم باعتبارها جهة قضائية، لا يكون طبقا لأحكام الدستور، إلا بموجب قانون.

لذلك، ونظرا إلى أن قطاع العدالة، بعد تنصيبه لخمس (5) مجالس قضائية واثنتين وعشرين (22) محكمة جديدة عبر التراب الوطني، منذ صدور الأمر المشار إليه أعلاه، فهو حريص في الوقت الحالي، وبدرجة أولى، على مواصلة توفير الشروط اللائقة والضرورية لتنصيب باقي الجهات القضائية المنشأة قانونا، ليتقدم بعد انتهائه من تنصيبها كاملة، بمشروع قانون لإعادة النظر في التقسيم القضائي الحالي، وفقا لتوجهات إصلاح العدالة، وما تهدف إليه من زيادة أكثر في تقريب العدالة من المواطنين في أصدق وأجل صورة، الكفيلة بتعزيز سيادة القانون وضمن رعاية حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية.

ولكم مني، السيد النائب المحترم، أزكي التحية وفائق التقدير.

14- من السيد محمد السعيد بوبكر، إلى معالي وزير التربية الوطنية المحترم،

الموضوع: سؤال كتابي

- بناء على أحكام الدستور،

- بناء على القانون العضوي رقم 02/99 الذي يحدد تنظيم العلاقات بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

استدعي مخطط إصلاح التربية الوطنية الذي انطلق منذ 2002 في محور تجديد نظام التكوين والتدريب البيداغوجي مواصلة التكوين على مستوى المدارس العليا للأساتذة، ولقد كان لهذا النوع من التكوين أثره الإيجابي على النهوض بالفعل البيداغوجي.

13- من السيد زين الدين بن مدخن، إلى معالي وزير العدل حافظ الأختام المحترم

الموضوع: سؤال كتابي.

بناء على أحكام الدستور،

- بناء على القانون العضوي رقم 02/99.

معالي الوزير المحترم، بعد التحية والسلام.

يطيب لي بداية أن أتمنى لكم معالي الوزير التوفيق والسداد على رأس قطاع العدالة حماية للحقوق ودعم لقواعد دولة الحق والقانون.

يعد فرع محكمة العيونات ببلدية الونزة مجلس قضاء تسعة منذ إنشائه الفرع الأساس في نشاط المحكمة على اعتبار حجم المقر بتوافره على جميع المرافق إضافة لحجم نشاط جد معتبر يغطي اختصاص دائرة إد ارية تضم ثلاث بلديات هي بلدية الونزة والمريج وعين الزرقاء.

وانسجاما مع سياسة الدولة القاضية بتقريب الإدارة من المواطن وسعيا لضمان فعالية أكثر لجهاز العدالة عبر إقليم دائرة الونزة يطيب لي أن أطرح على معاليكم السؤال الآتي :

متى يتم ترقية فرع محكمة العيونات ببلدية الونزة الى مصاف محكمة؟

وفي انتظار ردكم تفضلوا معالي الوزير بقبول وافر عبارات التقدير والاحترام.

- رد السيد الوزير :

ردا على سؤالكم الكتابي، عن متى تتم ترقية الفرع الإقليمي بدائرة اختصاص محكمة العيونات، ببلدية الونزة، إلى محكمة؟

يطيب لي أن أنهي الى علمكم، بأن الأمر رقم 11/97 المؤرخ في 19 مارس 1997، والمتضمن التقسيم القضائي، وكذلك المرسوم رقم 63/98 المؤرخ في 16 فبراير 1998، والمحدد اختصاص المجالس القضائية وكيفية تطبيق هذا الأمر، لم ينصا على إنشاء محكمة ببلدية العيونات.

ورغم ذلك، فقد تم بموجب القرار الوزاري، المؤرخ في 19 نوفمبر سنة 2003، إحداث الفرع الإقليمي بدائرة اختصاص محكمة العيونات، بمقره الكائن ببلدية الونزة، واختصاصه المحلي

اللازمة وإعادة التوزيع المتوازن على كافة ولايات الوطن. وهكذا فقد تم خلال سنة 2009 توظيف 1.255 متخرج كأستاذ للتعليم الثانوي من أصل 1.472. وسيتم توظيف البقية أي 217 في إطار ميزانية 2010 ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالتخصصات التقنية بالنسبة إلى الولايات التي ليس لها احتياج في هذه التخصصات.

أما بالنسبة إلى المتخرجين كأساتذة للتعليم الأساسي فقد تم توظيف 948 متخرجاً ولم يبق سوى 34 متخرجاً سيتم التكفل بهم هذه السنة.

وإذ أشكركم على ما تبذرونه من اهتمام بالمسائل التربوية، تقبلوا السيد النائب، خالص التحية والتقدير.

15- من السيد بن بوزيد بوفاتح، إلى معالي وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال

الموضوع: سؤال كتابي
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
- بناء على أحكام الدستور،
- بناء على القانون العضوي رقم 02/99 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

وفي إطار ممارسة التمثيل الشعبي.

أشرف أن أطرح على معاليكم السؤال الآتي :
- لقد تم إغلاق وكالة أول ماي لبريد الجزائر بأولاد جلال ولاية بسكرة بتاريخ 01 يناير 2006 من أجل ترميمها وإعادة الاعتبار لها كونها منجزة في عهد الاستعمار.

لقد تفاعل المواطنون خيراً عند رؤية الأشغال بالوكالة ، لأن هذه الأخيرة سوف تفك الضغط الحاصل بالوكالة المزكبة وخاصة شبك سحب الأموال والذي يعمل باليتين فتجد طوابير طويلة.

ومنذ مدة توقفت الأشغال وبقيت معاناة المواطنين، وهل يعقل أن ترميم وكالة يدوم ثلاث سنوات.

معالي الوزير،

ما هي أسباب توقف أشغال الترميم ومتى تفتح الوكالة أبوابها للمواطنين؟

ولكن ومع كل أسف ورغم العقود المبرمة مع الطلبة نفاجاً اليوم برفض توظيف المتخرجين من هذه المدارس رغم العقود المبرمة مع مصالحكم من جهة والطلبة من جهة أخرى والتي تنص صراحة على توظيفهم عقب تخرجهم مقابل التزامات منصوص عليها في العقد.

معالي الوزير،

إلى ما يعود هذا الخلل؟ وهل لمصالحكم الحق في هذا الرفض غير القانوني؟ وهل ثمة إجراءات لحل هذا الإشكال بالتنسيق مع كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمديرية العامة للتوظيف العمومي؟

في انتظار ردكم المشرف تقبلوا معالي الوزير مني عبارات التقدير والاحترام.

- رد السيد الوزير :

الموضوع: الرد على السؤال الكتابي رقم 2009/404.
المرجع: مراسلاتكم المؤرخة في 2009/12/22.

لقد تفضلتم، بموجب سؤالكم الكتابي الوارد ذكره بالمرجع أعلاه، برفع انشغالات تخص توظيف خريجي المدارس العليا للأساتذة، وردا على هذه الانشغالات، يشرفني أن أوافيكم بتوضيحات تتعلق بظروف وحيثيات توظيف هؤلاء الطلبة الأساتذة المقبلين على مهنة التدريس.

- يقوم قطاع التعليم العالي بتسجيل الطلبة في المدارس العليا للأساتذة بناء على احتياجات وزارة التربية الوطنية، لكن القبول يتم وفقاً للمقاييس المحددة في منشور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وعليه فإن القبول يتم دون مراعاة احتياجات الولايات المشخصة. وهذه الوضعية تؤدي عند تخرج هؤلاء الطلبة الأساتذة إلى عدم تغطية الاحتياجات المعبر عنها بالنسبة إلى كل ولاية، إذ نجد ولاية تعاني عجزاً في بعض التخصصات كما نجد ولاية أخرى لا تحتاج إلى كل المتخرجين في تخصص أو أكثر، وهنا تكمن صعوبة توزيع هؤلاء على الولايات، لاسيما بالنسبة إلى العنصر النسوي أو إلى ضرورة توفير السكن.

- ومهما يكن من أمر، فليس هناك رفض لتوظيفهم، لأن الوزارة ملزمة بإيجاد منصب عمل لكل متخرج إذ أنها مرتبطة معه بعقد، غير أن العملية تستغرق بعض الوقت.

- وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التربية الوطنية تبذل قصارى جهدها لإيجاد الحلول المناسبة بدءاً بتوفير المناصب المالية

- رد السيد الوزير :

الموضوع: ف/ ي مكتب بريد أول ماي بأولاد جلال (ولاية بسكرة)

المرجع: مراسلة وزارة العلاقات مع البرلمان رقم 08 / و.ع.ب / د/أ.و/ 2009 بتاريخ 12 يناير 2010.

لقد تفضلتم، بموجب سؤالكم الكتابي المذكور في الموضوع أعلاه، بطرح انشغال فيما يخص إعادة تهيئة مكتب بريد أول ماي بأولاد جلال (ولاية بسكرة) وإعادة فتح أبوابه للمواطنين.

ردا على ذلك، وإذ أشكركم جزيل الشكر على اهتمامكم بوضعية القطاع، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات الآتية:

تتكون الشبكة البريدية بولاية بسكرة من 90 مكتبا بريديا، منها 10 على مستوى دائرة أولاد جلال إجمالا و 04 في بلدية أولاد جلال، وجميع هذه المكاتب موصولة بالشبكة المعلوماتية.

وبالتالي، فإن ولاية بسكرة تسجل كثافة بريدية تقدر بمكتب بريدي واحد لكل 115 8 نسمة و، هي كثافة تعتبر مقبولة مقارنة بالمعدل الوطني المتمثل في مكتب بريدي واحد لكل 500 10 نسمة.

أما عن تساؤلكم عن آجال ترميم المكتب السالف الذكر وتشغيله من جديد للتكفل بطلبات مواطني المنطقة في مجال البريد والخدمات المالية البريدية، يجدر التذكير أن مكتب بريد أول ماي الكائن بأولاد جلال قد أنجز في عهد الاستعمار ولم يعد مؤهلا لتقديم الخدمات في ظروف ملائمة.

ولذلك فبناء على استنتاجات الخبرة المؤكدة وتردي حالة البناية التي أصبحت تشكل خطرا على المواطنين، تقرر إغلاقه في شهر مارس 2006 من أجل ترميمه وإعادة تهيئته.

وبالفعل، تم تسجيل عملية في هذا الصدد ضمن برنامج التنمية الخاص بمؤسسة "بريد الجزائر" لسنة 2007، وانطلقت أشغال

المرحلة الأولى من العملية في سبتمبر 2007 وانتهت في أجل شهر بتكلفة قدرها 418.55 811 ادج.

غير أن الصعوبات المالية التي تواجهها مؤسسة "بريد الجزائر" لم تسمح لها بمواصلة الأشغال، مما استلزم تكفل وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بإدراج عملية استكمال المشروع في إطار مخطط الدولة المتضمن إعادة فتح المكاتب المغلقة عبر كامل التراب الوطني، حيث تم رصد مبلغ 000 000 9دج لمكتب أولاد جلال وحده.

وعليه، فبعد استكمال كل الإجراءات القانونية المعمول بها في الصفقات العمومية (إعداد دفتر شروط وإعلان المناقصة)، استؤنفت أشغال التهيئة والترميم ومن المقرر فتح المكتب للمواطنين في أجل أقصاه شهر أبريل 2010، بعد تجهيزه بكل الوسائل والأدوات اللازمة.

بهذا الصدد، أود الإشارة إلى أن الدولة تبذل جهودا معتبرة من أجل إعادة فتح 106 مكتب بريدي عبر كامل التراب الوطني، حيث خصصت لهذا الغرض 1.260مليار دج بموجب اتفاقية أبرمت في هذا الشأن مع وزارة المالية في ديسمبر 2008.

علاوة على ذلك، وحرصا على تجسيد السياسة القطاعية الجديدة الرامية إلى فك الاختناق البريدي في المجمعات العمرانية الكبرى، يتبنى مسعى جديد لتوسيع الشبكة البريدية بسرعة وبأقل التكاليف من خلال تهيئة محلات يتم اقتناؤها أو استئجارها لدى دواوين الترقية والتسيير العقاري ومؤسسات ترقية السكن العائلي، أصدرت تعليمات دقيقة إلى مدير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بولاية بسكرة، بمناسبة جلسة عمل خصصتها لدراسة وضعية القطاع بالولاية وآفاق تطوره، من أجل إجراء اتصالات مع السلطات المحلية لتوفير محلات ملائمة وتحويلها في مدة قصيرة إلى مكاتب بريدية ستسمح بتقريب الخدمات من المواطنين وتحسين الأداءات المقدمة لهم.

تفضلوا، سيادة النائب، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام